أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية

د. سليمان راجي الوشاح — أستاذ مساعد
د. ليث أكرم مفلح القضاة — أستاذ مساعد
د. أحمد علي بواعنه — أستاذ مساعد

قسم المحاسبة - كلية عمان الجامعية
جامعة البلقاء التطبيقية
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بمدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية (حماية حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في الحاكمية، الشفافية والإفصاح، مسئوليات مجلس الإدارة). تتكون بيئة الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المتداولة أسهمها في سوق عمان المالي والبالغ عددها (13) بنكًا، بينما تكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات الداخليين العاملين في جميع البنوك التجارية والبالغ عددهم (220) مدققًا ومدققة. وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة، وبلغت عينة الدراسة (89) مدققًا ومدققة.

وتم تحليل بيانات الدراسة من خلال الاستعانة بعدد من الأساليب الإحصائية المناسبة. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين. أوصت الدراسة بضرورة تحقيق الفصل بين الملكية والإدارة في البنوك التجارية الأردنية، وبما يضمن اختيار الإدارة ذات الكفاءة والاستقلالية لمدقق الحسابات الداخلي.

الكلمات المفتاحية: *الحاكمية المؤسسية، المدقق الداخلي، البنوك التجارية الأردنية، استقلالية مدققي الحسابات الداخليين.*

مقدمة

تعتبر عملية تدقيق الحسابات مهمة جدًا ومفيدة، لأنها تعزز مصداقية المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية، وذلك نتيجة عمليات التحقق والاختبار والفحص التي يقوم بها المدقق، وتتمثل أهمية تدقيق الحسابات في اعتبارها وسيلة تخدم العديد من الفئات التي تستخدم القوائم المالية المدققة، وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وخططها الحالية والمستقبلية، ومن هذه الفئات: إدارة المنشأة، والمستثمرون، والبنوك، والدائنون ومؤسسات الإقراض الحالية والمرتقبة وأجهزة الدولة المختلفة (الهنيني، 2004: 46-51).

إن تزايد الحالات التي تم فيها التلاعب بالقوائم المالية من قبل إدارات بعض الشركات أدى إلى حدوث العديد من الخسائر المادية لمستخدمي البيانات المالية على اختلاف أماكنهم، وبخاصة مع تزايد قدرة إدارات الشركات على استغلال الثغرات الموجودة في معايير المحاسبة التي يتم تطبيقها في مختلف أنحاء العالم وتسخيرها بهدف عرض القوائم المالية بطريقة تخدم مصالح المنظمة وتؤثر على الانطباع الذي سيؤخذ من قبل مستخدمي القوائم المالية على أداء الشركة (السمهوري، 2007: 12).

* تم تسلم البحث في سبتمبر 2015، وقبل للنشر في نوفمبر 2015.

ويرتبط مفهوم الحاكمية المؤسسية بمجموعة من المفاهيم الأساسية التي تنظم الرقابة على المؤسسات وتنظم العلاقة ما بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح (Stakeholders) المتعددين (ومنهم العملاء، والموظفون، والدائنون، والموردون، وشركات التدقيق، والممولون، والمشرعون، والسوق المالي. إلخ)، والتي تهدف إلى التأكد من سلامة إدارة المؤسسة وضمان تحقيق أهدافها، وضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية، والتوافق مع القوانين والتشريعات.

قام البنك المركزي الأردني بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن ليصار إلى تطبيقه اعتبارًا من2007/12/31، ويستند الدليل إلى أربعة مبادئ إرشادية تتمثل في العدالة في معاملة جميع الجهات ذات العلاقة (Stakeholders) (مثل المساهمين، والمودعين، والدائنين، وموظفي البنك، والسلطات الرقابية). والشفافية والإفصاح، بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي. والمساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة. والمسئولية من حيث الفصل الواضح في المسئوليات وتفويض الصلاحيات (www.cbj.gov.jo). لذلك جاءت هذه الدراسة لتقييم أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة

تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دورًا هامًا في التأثير على مدى ملاءمة القوائم المالية ومدى القدرة على الاعتماد عليها (James, 2003: 315-327)، كما يعتبر التدقيق أحد العناصر المهمة في المحافظة على مصالح الجهات ذات العلاقة بالشركات من مساهمين وغيرهم، وخاصة في ظل المشكلات المتعددة وتضارب المصالح المنبثق عن مشكلة الوكالة... الأمر الذي ولد الاهتمام بضرورة زيادة جودة عمليات التدقيق الداخلي (Leung et al., 2004). إن عدم تطبيق منظمات الأعمال للحاكمية المؤسسية له تأثيرات غير مرغوبة في العديد من الجوانب، ومنها التصرفات المهنية للمدققين الداخليين، الأمر الذي ينعكس سلبيًا على جودة أدائهم لوظيفة التدقيق الداخلي، مما يقلل من ثقة المستثمرين في القوائم المالية ويهدد مستقبل تلك المنظمات في النمو والبقاء والاستمرار. وعلى هذا الأساس يمكن حصر مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي وما ينبثق عنه من أسئلة فرعية:

هل لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة في حماية حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، وأصحاب المصالح في الحاكمية، والشفافية والإفصاح، ومسئوليات مجلس الإدارة - أثر على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل لتطبيق حماية حقوق المساهمين أثر على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟
2- هل لتطبيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين أثر على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟
3- هل لتطبيق دور أصحاب المصالح في الحاكمية أثر على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟
4- هل لتطبيق الشفافية والإفصاح أثر على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية؟
5- هل لتطبيق مسئوليات مجلس الإدارة أثر على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1- الباحثون من خلال جعل البحث نواة لدراسات أخرى مشابهة.

2- أهمية موضوع الدراسة، حيث برزت أهمية تطبيق مبادئ الحاكمية (حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للجميع، ودور أصحاب المصالح في الحاكمية، والشفافية والإفصاح، ومسئوليات مجلس الإدارة) على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

3- كذلك تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية القطاع موضوع البحث، حيث يعتبر قطاع البنوك في الوقت الحاضر عماد الاقتصاد لجميع دول العالم، فقد شهد هذا القطاع في الأردن نقله نوعية وتحسنًا بدليل كثير من المؤشرات، حيث بلغت قيمة إجمالي موجودات البنوك (39.3) مليار دينار بحسب أحدث البيانات المالية، ورصيد الودائع (25) مليار دينار والتسهيلات الممنوحة (17.8) مليار دينار في نهاية عام 2012 (جمعية البنوك الأردنية،2013).

4- كذلك تتأكد أهمية هذه الدراسة لمتخذي القرار في التعرف على العوامل التي تؤثر على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية في عملية التدقيق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1- اختبار أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

2- الخروج بتوصيات ومقترحات تساهم في توفير قاعدة معلومات لأصحاب القرار في البنوك مجتمع الدراسة حول نقاط القوة والضعف في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، وبما يخولهم الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك البنوك.

3- المساهمة في إغناء الأدبيات المحاسبية المتعلق بمبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، حيث لوحظ من خلال مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ندرة ومحدودية في دراسة هذه المتغيرات.

أنموذج الدراسة:

تشتمل الدراسة الحالية على ثلاثة متغيرات رئيسة، وكما يأتي:

1- المتغير المستقل: يتمثل في مبادئ الحاكمية المؤسسية: وتم قياس هذا المتغير لأغراض هذه الدراسة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة (1-41) والمتعلقة بمبادئ الحاكمية المؤسسية. ويشتمل هذا المتغير على المتغيرات الفرعية الآتية:

أ- حماية حقوق المساهمين: تم قياس هذا المتغير في الدراسة الحالية من خلال إجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة (1-8) والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين.

ب- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين: تم قياس هذا المتغير في الدراسة الحالية من خلال إجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة (9-16) والمتعلقة بالمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

ج- دور أصحاب المصالح في الحاكمية: تم قياس هذا المتغير في الدراسة الحالية من خلال إجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة (17-23) والمتعلقة بدور أصحاب المصالح في الحاكمية.

د- الشفافية والإفصاح: تم قياس هذا المتغير في الدراسة الحالية من خلال إجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة (24-32) والمتعلقة ببعد التعلم والنمو.

هـ- مسئوليات مجلس الإدارة: تم قياس هذا المتغير في الدراسة الحالية من خلال إجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة (33-41) والمتعلقة بمسئوليات مجلس الإدارة.

2- المتغير التابع: هو استقلالية مدققي الحسابات الداخليين: وتم قياس هذا المتغير في الدراسة الحالية من خلال إجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة (42-56) المتعلقة باستقلالية المدقق الداخلي، وفيما يلي شكل رقم (1) الذي يمثل أنموذج الدراسة.

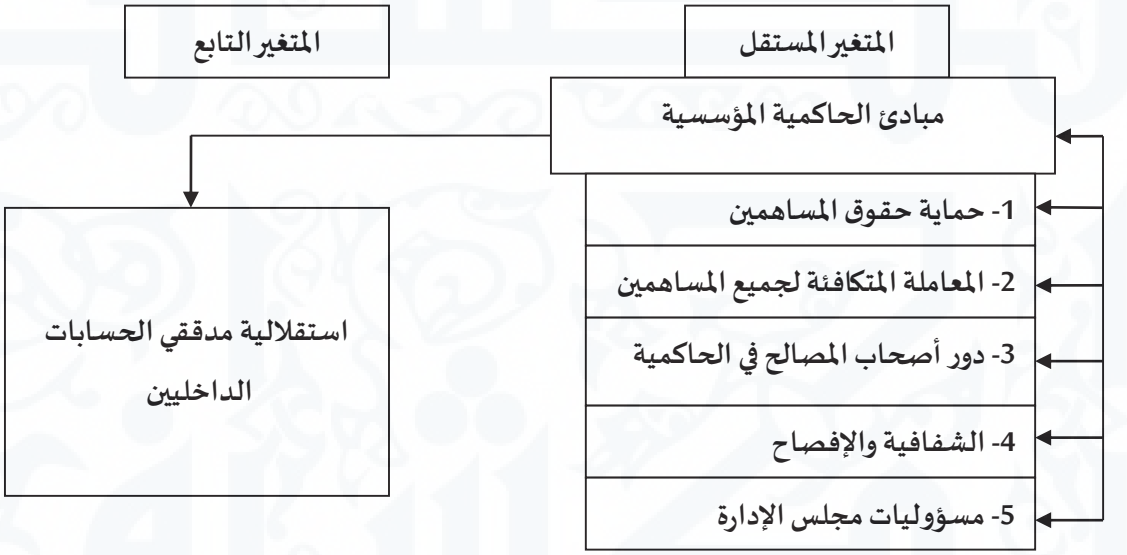

المصدر: الباحثون.

الشكل رقم (1): أنموذج الدراسة

التعريفات الإجرائية:

تشتمل الدراسة الحالية على المصطلحات التالية:

1- ***البنك التجاري Commercial Bank:*** الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفقًا لأحكام القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل في المملكة. ويقصد بالأعمال المصرفية جميع الخدمات المصرفية، لاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليًا أو جزئيًا بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها هذا القانون (قانون البنوك الأردني رقم 28 لسنة 2000).

2- ***حاكمية الشركات Corporate Governance:*** نظام للإدارة والرقابة يقوم على وضع هيكل وإطار لتوزيع الواجبات والمسئوليات بين المشاركين في المؤسسة (مثل: مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين، وغيرهم من ذوي المصالح)، والقواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشئون المنشأة. وبهذا الإجراء فإن الحاكمية المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله المنشأة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وتعمل على مراقبة الأداء (السمهوري، 2007: 8).

3- ***التدقيق Auditing:*** يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالشركة تحت التدقيق فحصًا انتقاديًا منظمًا، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك الشركة في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعمال الشركة من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (Arens, 2003: 4).

4- ***التدقيق الداخلي Internal Auditor:*** عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه «فعالية تقييميه مقامة ضمن المنشأة لغرض خدمتها، ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملاءمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما» (IFAC, 2001: 213).

مجال وحدود الدراسة

1- المجال: سيتم تطبيق الدراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية فقط.

2- الحدود:

أ- الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة موضوع أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية بأبعادها التالية: (حماية حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، دور أصحاب المصالح في الحاكمية، الشفافية والإفصاح، مسئوليات مجلس الإدارة) من حيث أثرها على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين.

ب- الحدود الزمانية: امتدت فترة تجميع بيانات هذه الدراسة من 3 نيسان من عام 2015 إلى 10 أيلول من عام 2015.

ج- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية، ولا نستطيع تعميم نتائج هذه الدراسة على باقي القطاعات.

الإطار النظري

أولاً- الحاكمية المؤسسية

تعريف الحاكمية المؤسسية

لا يوجد تعريف متفق عليه بين جميع الاقتصاديين والقانونيين على المستوى العالمي للحوكمة، وهذا ما تؤكد عليه موسوعة Corporate Governance Encyclopedia من حيث الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات (www.encycogov.com). لقد وردت العديد من التعريفات للحاكمية المؤسسية، من أشهرها تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها «مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المؤسسة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضًا أسلوب متابعة الأداء» (OECD Report, 2004: 1). وتعني الحاكمية أسلوب الإدارة الرشيد، مما يعني التحكم في جميع العلاقات السلوكية للمنظمة والمتعاملين معها، وهي بالتالي عبارة عن « القوانين والمعايير المحددة للعلاقة بين الإدارة من جهة وحملة الأسهم والمساهمين وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى (مجدوب،2005: 84).

أما (الخطيب والقشي،2006: 7-43) فيعرفانها على أنها «مجموعة من الآليات والإجراءات، والنظم، والقرارات، التي تضمن كلاً من الانضباط والشفافية والعدالة، ومن ثم تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لجميع الأطراف، والمصلحة للمجتمع ككل».

في حين عرَّف (Williamson, 1999: 18) الحاكمية المؤسسية بأنها: استراتيجية تتبناها المنظمة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسة. وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بمنأى من تسلط أي فرد فيها، وبالقدر الذي لا يتقارب مع مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة.

ويرى الباحثون أنه يمكن تعريف الحاكمية المؤسسية على أنها «عبارة عن نظام يتم من خلاله تنفيذ الحكم الرشيد للمؤسسات من خلال تنفيذ وسائل الرقابة واعتماد الإفصاح والشفافية للحفاظ على مصالح المؤسسة والمساهمين وغيرهم من ذوي المصلحة».

مبادئ الحاكمية المؤسسية

يتم تطبيق الحوكمة وفقًا لخمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، لكن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قامت بمراجعة هذه المعايير وعدلتها في العام 2004، فأصبحت بذلك ستة معايير بدلاً من خمسة معايير، وتتمثل في (OECD Report, 2004: 6-36):

ضمان حماية حقوق المساهمين، وذلك بإتاحة المجال لنقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على العوائد والأرباح ومراجعة القوائم المالية، وحق هؤلاء المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات والاطلاع على السجلات بكل شفافية، وبما يضمن لهم ممارسة حقوقهم كاملة.

المساواة في المعاملة للمساهمين، وتعنى المساواة بين حملة الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وبالتالي إتاحة المجال للمساهمين للحصول على تعويض فعلي عند المساس بحقوقهم.

ضمان الحقوق القانونية لأصحاب المصالح في حوكمة الشركات، فيجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يحددها القانون، وأن يعمل هذا الإطار أيضًا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

الإفصاح والشفافية عن المعلومات المهمة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

تحديد مسئوليات مجلس الإدارة، وهو أمر في غاية الأهمية عندما يتعلق الأمر بهيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار الأعضاء وتحديد مهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات... ذلك أنه دون توافر إطار محكم وآليات محددة تُسير آليات وقواعد العمل، سيبقى الحديث عن حوكمة فاعلة مجرد تنظير، فيصعب قياس فاعليتها أو تطبيقها بالشكل المطلوب.

خصائص حوكمة الشركات

أما خصائص حوكمة الشركات فإن (الجعيدي،2007: 55) يلخصها في الانضباط، والشفافية، والاستقلالية، والمساءلة، والمسئولية، والعدالة والوعي الاجتماعي التي يمكن توضيحها بجدول رقم (1):

جدول رقم (1)
خصائص الحاكمية المؤسسية

الانضباط Discipline	اتباع الأسلوب الأخلاقي المناسب والصحيح.
الشفافية Transparency	تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
الاستقلالية Independence	عدم وجود تأثيرات تفضي إلى قرارات نتيجة ضغوط.
المساءلة Accountability	إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة , والإدارة التنفيذية.
العدالة Fairness	احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
المسئولية Responsibility	المسئولية أمام جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.
الوعي الاجتماعي Social Awareness	النظر للمؤسسة كمواطن جيد واع بصورة جيدة اجتماعيًا.

المصدر: (الجعيدي،2007: 55).

ثانيًا- التدقيق الداخلي

مفهوم التدقيق الداخلي

تبلور مفهوم التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة بشكل أكثر انسجامًا مع التطورات الحديثة لمواكبة عصر التقدم والثورة المعلوماتية، الأمر الذي دفع معهد المدققين الداخليين (IIA) إلى تبني مفهوم حديث للتدقيق الداخلي يفي بمتطلبات العصر ويؤكد أهميته للمنظمات، حيث عرف التدقيق الداخلي في نشرة المعهد عام 1999 بأنه: «نشاط أو وظيفة استشارية تأكيدية مستقلة وهادفة تنشئها المنظمات لتحسين عملياتها وإضافة قيمة لها وتساعدها في تحقيق أهدافها من خلال منهج محدد وواضح، وذلك لتقييم وتحسين فعالية العمليات والرقابة والتوجيه» (IIA, 1999: 13).

ويوصف التدقيق الداخلي بأنه رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملاءمة وفعالية جميع أنواع الرقابة الأخرى في المنظمة، حيث نشأ هذا التدقيق وتطور نتيجة لازدياد حاجة الإدارة العليا في المنظمة إليه كأداة رقابية وإدارية تستعين بها في إنجاز وظائفها الرئيسة التي تتمثل في السعي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي العلاقة في المنظمة التي تقوم بإدارتها. فالتدقيق الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة وفي جميع مستوياتها، لأجل الوفاء بالتزاماتها وزيادة كفاءتها، وذلك من خلال التحليل، والتقييم، والاستشارات والدراسات والاقتراحات، إذ تعد وظيفة التدقيق الداخلي أداة تتيح للمنظمات إصلاح وتطوير نفسها ذاتيًا (التميمي، 1998: 89). كما تعتبر هذه الوظيفة صمام أمان بيد الإدارة، وتم وصفها بأنها «عيون الإدارة وآذانها The Eyes and Ears of Management» (Guy, Alderman & Winters, 1999: 802).

عرف (لطفي، 2002: 18) التدقيق الداخلي بأنه « عبارة عن عملية منتظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات – بشكل موضوعي- تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة، وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين.

أهمية التدقيق الداخلي

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورًا مهمًا في عملية الحاكمية، إذ إنها تعزز هذه العملية، وبذلك تزداد قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي (Archambeault, 2002: 8).

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لأنها تحمي أموال المنشأة، وتحمي الخطط الإدارية من الانحراف، كذلك يمكن أن تقدم خدمات بناءة لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه سياسات المنشأة وتُدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية، وذلك من أجل رفع كفاءة العمل في المنشأة (عبد الله، 1998). إن للتدقيق الداخلي دورًا هام في الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية، والإفصاح والمصداقية، وخدمة لأصحاب المصالح من المساهمين، وأصحاب السندات والبنوك، والمقرضين، من خلال أداء الإدارات واللجان والمجالس التي تقوم بوضع أسس الأداء الإداري والفني والمهني لأعمال التدقيق (ميخائيل، 2005).

علاقة الحاكمية المؤسسية بالمدققين الداخليين

اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحاكمية والعلاقة المتبادلة بينهما، فقد أكدت لجنة كادبيري Cadbury Committee على سبيل المثال على أهمية مسئولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير. ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها، وبالتالي فإنه يتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة. يضاف إلى ذلك أنه يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة (Cohen et al., 2004: 33) كما تؤدى الحاكمية الفعالة للشركات إلى ضمان دقة التقارير المالية كالتقرير عن إجراءات الرقابة الداخلية والتقرير عن النتائج المالية، وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية. (IIA, 2003)

الدراسات السابقة

أولاً- الدراسات العربية

دراسة (الرواشدة، 2014) بعنوان: «الحاكمية المؤسسية وأثرها في استقلالية مدقق الحسابات وأتعاب التدقيق- دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان». حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في استقلالية المدقق الخارجي وأتعاب التدقيق في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وعددها ست وعشرون شركة ومكاتب تدقيق الحسابات لتلك الشركات، والبالغ عددها ستة مكاتب، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة خاصة لجمع البيانات تم توزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من اثنتي عشرة شركة وثلاثة مكاتب، وبلغت الاستبانات القابلة للتحليل 114 استبانة. وبعد التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات توصل الباحث إلى وجود تأثير لمبادئ الحاكمية المؤسسية: مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحاكمية المؤسسية، ومبدأ حماية حقوق المساهمين، ومبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح، ومبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ مسئوليات مجلس الإدارة - في استقلالية المدقق وأتعاب التدقيق. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان، من خلال الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي لما لذلك من أثر في تعزيز استقلالية المدقق الخارجي.

دراسة (الغنودي،2011) بعنوان: «دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية مراجعي الحسابات في ليبيا: دراسة استكشافية». هدفت الدراسة إلى تقييم الفروق بين وجهات النظر حول مدى فاعلية الحاكمية المؤسسية في تحقيق الغرض من تطبيقها في دعم استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، ومعرفة وجهة نظر مجموعات أصحاب المصالح في الشركات حول مدى فاعلية قواعد الحاكمية المؤسسية في دعم استقلالية مدقق الحسابات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود اتفاق بين عينات البحث المختلفة على وجود فاعلية لتطبيق الحاكمية المؤسسية تؤثر في دعم استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، ووجود اتفاق بين عينات البحث المختلفة على أن تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية يعمل تحسينات كبيرة في دعم استقلالية المدقق الخارجي.

دراسة (الحيزان، 2008) بعنوان: «تطوير أداء وظيفة التدقيق الداخليّ لتفعيل متطلّبات الحوكمة». هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على نطاق وتأهيل واستقلال أقسام التدقيق الداخليّ في الشركات المساهمة في المملكة العربيّة السعوديّة لمواجهة متطلّبات الحوكمة. وقد اعتمد هذا البحث في تحقيق هذا الهدف على عرض وتحليل بعض وجهات النظر الواردة في المراجع المتخصّصة، هذا بالإضافة إلى جمع وتحليل وعرض آراء بعض المدراء والمحاسبين والمدققين العاملين في بعض الشركات المساهمة في مدينة الرياض، وذلك في الاعتماد على قوائم استبيان وجّهت إليهم. وقد توصّل هذا البحث إلى أنّ نطاق عمل المدققين الداخليّين، وتأهيلهم العلميّ والعمليّ، والاستقلال المهنيّ المتاح لهم في عيّنة البحث تتّفق - إلى حدّ كبير- ومتطلّبات الحوكمة، لكن الأمر يتطلّب المزيد من التأهيل والاستقلال وتوسيع نطاق العمل بما يتّفق مع تحقيق أهداف الحوكمةّ، لذا يوصي البحث بتفعيل جميع الجهود والإمكانيّات مهنيًّا وأكاديميًّا في المملكة العربيّة السعوديّة بشكل أكبر، وتوحيد هذه الجهود بهدف تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في المملكة، وذلك بما يتّفق وتطبيق الحوكمة.

دراسة (الشرفاء، 2008) بعنوان «أثر الحاكمية المؤسسية في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية». هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وتألف مجتمع الدراسة من (79) شركة، وقد تم اختيار عينة طبقية من كل قطاع فرعي من قطاعات هذه الشركات وبلغ عدد المدققين الداخليين في القطاع الصناعي المشتركين في الدراسة (56) مدققًا. وتوصلت الدراسة إلى أن تصورات المدققين الداخليين لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية جاءت بدرجة مرتفعة، وكذلك جاءت تصوراتهم لفاعلية التدقيق الداخلي بدرجة مرتفعة أيضًا، كما توصلت الدراسة أيضًا إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد الحاكمية

المؤسسية (الإفصاح والشفافية، وحفظ حقوق جميع المساهمين، ومسئوليات مجلس الإدارة) في فاعلية التدقيق الداخلي.

دراسة (أبو زر، 2006) بعنوان «استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني»، هدفت إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، حيث قامت الباحثة بتحليل العوامل المهنية المؤثرة في حاكمية الشركات وقامت ببيان دور الإفصاح المحاسبي في تحسين حاكمية الشركات في القطاع المصرفي الأردني، وذلك من خلال عمل دراسة ميدانية شملت جميع المكلفين بحاكمية الشركات والإدارة لقياس إدراكهم للمتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها أن هناك قصورًا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن حاكمية الشركات في ضوء لجنة بازل الصادرة عام (1999).

دراسة (مطرونور، 2007) بعنوان: «مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي». حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ حاكمية الشركات، حيث أجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة في القطاعين المصرفي والصناعي عددها (20) شركة، أي ما يعادل حوالي (32%) من حجم مجتمع الدراسة. وقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي ستة محاور رئيسة يغطي كل محور منها مبدأ من المبادئ الستة المتعارف عليها لنظام حاكمية الشركات. وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج التي تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين تراوح بين قوي وضعيف جدًا، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط، مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي.

ثانيًا- الدراسات الأجنبية:

دراسة (Wu, Xingze, 2012) بعنوان: Corporate governance and audit fees Evidence from Companies listed on the Shanghai Stock Exchange، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة في عام 2007 على مقدار أتعاب التدقيق الخارجي المتعاقد عليها في الشركات عينة الدراسة، وذلك خلال الفترة من 2007 و2008 من خلال القيام بدراسة تحليلية على الشركات الصينية المدرجة في سوق شنغهاي للأوراق المالية. حيث افترض الباحث وجود علاقة سلبية بين تطبيق الشركة لمبادئ الحاكمية المؤسسية ومقدار أتعاب التدقيق، معتمدين بذلك على النظرية الاستبدالية التي تقول بأن الشركات عندما تقوم بتحديد أتعاب مدقق الحسابات تهتم بتخفيض قيمة الأتعاب لزيادة قيمة الشركة المالية أكثر من اهتمامها بإعطاء إشارات للسوق المالي حول جودة الخدمات التدقيقية المقدمة، وهو الافتراض الذي يقوم عليه مدخل تفسير مقدار أتعاب التدقيق على أساس نظرية الإشارة للسوق المالي. بعد إدخال عدد من المتغيرات الضابطة إلى نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة، مثل حجم الشركة، ونسبة النمو، فإن النتائج أكدت الافتراض المبدئي للباحث بوجود علاقة سلبية من حيث التزام الشركة من عدمه بتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة في عام 2007، ومصروفات أتعاب التدقيق المنفقة على التدقيق الخارجي للشركة.

دراسة (Coram et al., 2006) بعنوان: «The Value of Internal Audit in Fraud Detection». حيث أشارت هذه الدراسة إلى أهمية التدقيق الداخلي في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أهمية حاكمية الشركات، وأن من أهم مرتكزاتها هو الدور الذي تلعبه دائرة التدقيق الداخلي في الشركة، وعليه فقد كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو اختبار ما إذا كانت الشركات التي لديها دائرة تدقيق داخلي لديها قدرة أكبر في اكتشاف التلاعب الذي قد يحصل في القوائم المالية من جهة أو أي سوء استخدام مواد وأصول الشركة من جهة أخرى، أم أنه ليس هناك فرق بين هذه الشركات والشركات التي تعتمد على أطراف خارجية في القيام بمهام التدقيق الداخلي (Outsourcing)، وبالتالي هدفت هذه الدراسة إلى إثبات الدور المهم والفاعل للتدقيق الداخلي في توفير قيمة مضافة للشركة من خلال تطوير وتحسين الإجراءات الرقابية الأمر الذي يساعد على اكتشاف حالات التلاعب بشكل أفضل.

دراسة (Muranaka, 2005) بعنوان: «Financial Statement Fraud and organizational Factors» بينت هذه الدراسة أن معايير التدقيق أصبحت تشير بشكل واضح إلى مسئولية المدقق في اكتشاف التلاعب المادي الذي يؤثر بشكل جوهري على عدالة القوائم المالية، ولذلك فإن المدقق يتوجب عليه عند إعداد خطة التدقيق أن يتأكد من وجود الاختبارات الكفيلة باكتشاف التلاعب حال وجوده. إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو اختبار أحد مرتكزات حاكمية الشركات، وهو زيادة عدد الأشخاص الخارجيين في مجلس الإدارة (ليس لهم علاقة مباشرة بإدارة الشركة) (Outsiders) وأثر ذلك في تقليل احتمالية حصول التلاعب في القوائم المالية لتلك الشركات، حيث تم اختيار عينة تتكون من (30) شركة منها (15) شركة تم تعريف حالات التلاعب في القوائم المالية لديها وتم اختبار الفرضية التالية:

«حالات التلاعب في القوائم المالية للشركات تكون أقل في الشركات التي ترتفع فيها نسبة أعداد الأشخاص الخارجيين في مجلس الإدارة».

حيث كانت نتائج هذه الدراسة تدعم الفرضية المذكورة، ولكن توجد بهذه الدراسة محددات أثرت على نتائجها ومنها:

- صغر حجم عينة الدراسة (30) شركة.
- وجود شركات أجنبية في العينة تمتاز بهيكل حاكمية شركات مختلفة (الشركات اليابانية) التي تمتاز بأن غالبية أعضاء مجالس إداراتها غير مستقلين.

مساهمة الدراسة في مجال المعرفة:

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة التي أجريت في الأردن، بالآتي:

1- الدراسة الحالية تبحث في بيان أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين من خلال التطبيق على البنوك التجارية الأردنية.

2- هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي أجريت لمعرفة أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية في استقلالية مدققي الحسابات الداخليين.

فرضيات الدراسة

بناءً على ما تم بيانه في الإطار النظري للدراسة خاصةً فيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية والتدقيق الداخلي، وكذلك ما تم بيانه في الدراسات السابقة بالإضافة إلى مشكلة الدراسة وأهدافها - فإنه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **$H_0$1: الفرضية الرئيسة الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، ويتفرع عن هذا الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:$H_0$1.1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية في أثر حماية حقوق المساهمين على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.
- $H_0$1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية في أثر المعاملة المتكافئة للجميع على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.
- $H_0$1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية في أثر أصحاب المصالح في الحاكمية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.
- $H_0$1.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية في أثر الشفافية والإفصاح على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.
- $H_0$1.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية في أثر مسئوليات مجلس الإدارة على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

منهجية الدراسة

يستعرض هذا القسم منهجية الدراسة التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها.

أداة الدراسة

تم تصميم استبانة لغرض تجميع البيانات الأولية في ضوء متغيرات الدراسة، وقد قام الباحثون بتوزيع الاستبانة في الفترة ما بين شهري (6/ 2015 – 8/ 2015). وتشتمل أداة الدراسة على ما يأتي:

- **الجزء الأول:** المعلومات الشخصية والوظيفية، وتتضمن (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة الوظيفية).
- **الجزء الثاني:** مبادئ الحاكمية المؤسسية (حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للجميع، أصحاب المصالح في الحاكمية، والشفافية والإفصاح، ومسئوليات مجلس الإدارة) في البنوك التجارية الأردنية. وقد تم الاعتماد على مقياس Likert scale في أداة الدراسة، حيث منحت الدرجات على النحو التالي (موافق بشدة 5، موافق 4، محايد 3، غير موافق 2، غير موافق بشدة 1). وقد تمت الاستفادة في إعداد استبانة هذه الدراسة من الاستبانات الموجودة في دراسة كل من (مطر ونور، 2007) و(الحيزان، 2008) و(الشرفاء، 2008).
- **الجزء الثالث:** يهدف إلى تحديد مستوى استقلالية المدقق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية. وقد تم الاعتماد على مقياس Likert scale في أداة الدراسة، حيث منحت الدرجات على النحو التالي (موافق بشدة 5، موافق 4، محايد 3، غير موافق 2، غير موافق بشدة 1).

الجدول رقم (2)

يبين عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والصالحة للتحليل الإحصائي.

نوع الاستبيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبانات الموزعة	89	100
الاستبانات المستردة	85	95.50
الاستبانات المستبعدة	2	0.02
الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي	83	97.64

مجتمع الدراسة وعينتها:

تتكون بيئة الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المتداولة أسهمها في سوق عمان المالي، والبالغ عددها 13 بنكًا (بورصة عمان، www.exchange.jo)، بينما تكون مجتمع الدراسة من جميع مدققي الحسابات الداخليين العاملين في جميع البنوك التجارية والبالغ عددهم 220 مدققًا ومدققة. وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة وبلغت عينة الدراسة 89 مدققًا ومدققة.

الصدق والثبات

تم التأكد من صدق أداة الدراسة (Validity) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة، وقد تم إجراء التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظاتهم.

في حين تم قياس ثبات الأداة (Reliability) من خلال استخراج معامل (Cronbach Coefficient Alpha)، حيث بلغت قيمة ألفا للمقياس كاملاً (91.60 %)، مما يشير إلى درجة موثوقية عالية في أداة الدراسة، والجدول التالي يوضح قيم كرونباخ ألفا لكل متغير من متغيرات الدراسة:

جدول رقم (3)
متغيرات الدراسة وقيم Cronbach Alpha لكل منها

الرقم	المتغير	قيمة Cronbach Alpha
1	حماية حقوق المساهمين	%90.6
2	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	% 93.0
3	دور أصحاب المصالح في الحاكمية	% 92.0
4	الشفافية والإفصاح	%88.22
5	مسئوليات مجلس الإدارة	%95.3
6	استقلالية مدققي الحسابات الداخليين	%90.5

أساليب التحليل الإحصائي:

تم استخدام أساليب التحليل الإحصائية التالية:

1- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic، وذلك لعرض أسئلة الدراسة ووصف خصائص عينتها بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2- تحليل Multiple Regression، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، ومعاملات الارتباط من خلال اختبار بيرسون لاختبار الفرضيات موضوع الدراسة، لمعرفة مقدار الارتباط بين المتغيرات.

3- تحليل الاعتمادية Reliability Analysis، وذلك للتأكد من مدى ثبات أداة الدراسة في الاعتماد على معامل كرونباخ ألفا.

4- تم إجراء اختبار "t" للعينة الواحدة، وذلك للتعرف على احتمالية وجود اختلافات جوهرية في مفردات عينة الدراسة.

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Skewness) لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الدراسة حيث كانت جميعها ذات دلالة إحصائية وتوزيع طبيعي، إذ كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1) (السيفو ومشعل،2003: 381) و(Gujarati, 2003: 342)، والجدول رقم (4) يبين نتائج هذه الاختبارات.

جدول رقم (4)
نتائج اختبار معامل الالتواء

الرقم	المتغيرات الفرعية	Skewness
1	حماية حقوق المساهمين	-0.453
2	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين	-0.732
3	دور أصحاب المصالح في الحاكمية	-0.634
4	الشفافية والإفصاح	-0.071
5	مسئوليات مجلس الإدارة	-0.657

تحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج

فيما يلي نتائج الاختبارات الوصفية الإحصائية للمتغيرات موضوع الدراسة، سواءً المستقلة أو التابعة منها.

أولاً- المتغيرات الديموغرافية

تستخدم هذه الدراسة العديد من الأسئلة الشخصية والعامة التي تتكون منها عينة الدراسة، وذلك من أجل وصف خصائص المستجيبين، حيث تستخدم هذه الدراسة أربع خصائص رئيسة، وهي العمر، والمؤهل العلمي، والخبرة الوظيفية، بالإضافة إلى التخصص العلمي. ويشير الجدول رقم (5) نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية، استنادًا إلى معاملات التكرار والنسبة المئوية لتمثيل المجتمع.

جدول رقم (5)
اختبارات الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من25 سنة	7	8.4
	35 – 26	4	4.8
	45 – 36	8	9.6
	55-46	29	34.9
	56 فأكثر	35	42.2
	المجموع	83	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	13	15.7
	دبلوم عالٍ	30	36.1
	ماجستير	24	28.9
	دكتوراه	16	19.3
	المجموع	83	100.0
الخبرة الوظيفية	5 سنوات فأقل	10	12.0
	6–10 سنوات	14	16.9
	11–15 سنة	33	39.8
	16 سنة فأكثر	26	31.3
	المجموع	83	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	33	39.8
	إدارة أعمال	26	31.3
	علوم مالية ومصرفية	16	19.3
	اقتصاد	8	9.6
	المجموع	83	100.0

ثانيًا- وصف متغيرات الدراسة الأساسية وتشخيصها

أولاً- حماية حقوق المساهمين

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.24- 3.76)، وأن أعلى متوسط كان للفقرة «يستطيع المساهمون نقل ملكية الأسهم في أي وقت دون أية عوائق» والتي كان متوسطها الحسابي (3.76) بانحراف معياري (1.11)، وأن أدنى متوسط كان للفقرة «يستطيع المساهمون المشاركة في اختيار مجلس الإدارة» بمتوسط حسابي (3.24) بانحراف معياري (1.10)، وأن المتوسط العام بلغ 3.53 بانحراف معياري 0.66 وبمستوى متوسط.

جدول رقم (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بحماية حقوق المساهمين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يستطيع المساهمون نقل ملكية الأسهم في أي وقت دون أية عوائق.	3.76	1.11	1	مرتفع
8	يتم التأكد من أن التصويت في اجتماعات الهيئة العامة يجري وفقًا للقوانين والتعليمات النافذة.	3.76	1.11	2	مرتفع
2	يستطيع المساهمون التصويت في الهيئة العامة.	3.69	1.09	3	مرتفع
7	تتوافر آليات تمكن المساهمين من التشاور فيما بينهم بما يخص استثماراتهم.	3.67	0.96	4	مرتفع
4	يستطيع المساهمون المشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة.	3.59	1.14	5	متوسط
6	يستطيع المساهمون إضافة أو اقتراح بنود إضافية تناقش في اجتماع الهيئة العامة.	3.34	1.14	6	متوسط
5	يستطيع المساهمون الحصول على المعلومات الخاصة باستثماراتهم في الوقت المناسب	3.29	1.04	7	متوسط
3	يستطيع المساهمون المشاركة في اختيار مجلس الإدارة.	3.24	1.10	8	متوسط
	المتوسط العام	3.53	0.66		متوسط

ثانيًا- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين

جدول رقم (7)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالمعاملة المتكافئة للجميع المساهمين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
14	تشرف جهة محايدة على عملية التصويت المتعلقة بالقرارات المهمة بالمساهمين.	3.60	1.01	1	متوسط
13	يقوم البنك بمشاورة جميع المساهمين في حال اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالحهم.	3.54	1.03	2	متوسط
12	تتم حماية صغار المساهمين مقارنة بكبار المستثمرين.	3.51	1.03	3	متوسط
15	توجد هناك آليات تجبر الإدارة التنفيذية على الإفصاح عن أي منافع أو مصالح تنشأ لهم مع البنك.	3.47	1.14	4	متوسط
11	يحق للمساهمين الاطلاع على جميع المعاملات التي تتم مع أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء التنفيذيين.	3.46	1.09	5	متوسط
10	تتم حماية المساهمين من أية عملية استحواذ أو دمج مشكوك فيها.	3.43	1.15	6	متوسط
9	توجد هناك مساواة بين حملة الأسهم في الحق بالتصويت في الهيئة العامة فيما يتعلق بالقرارات الأساسية في البنك.	3.37	1.07	7	متوسط
16	يحترم البنك الحقوق القانونية لجميع أصحاب المصالح.	3.36	1.11	8	متوسط
	المتوسط الحسابي	3.47	1.08		متوسط

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.36- 3.60) وان أعلى متوسط كان للفقرة «تشرف جهة محايدة على عملية التصويت المتعلقة بالقرارات الهامة بالمساهمين» والتي كان متوسطها الحسابي (3.60) بانحراف معياري (1.01)، وأن أدنى متوسط كان للفقرة «يحترم البنك الحقوق القانونية لجميع أصحاب المصالح» بمتوسط حسابي (3.36) بانحراف معياري (1.11)، وان المتوسط العام بلغ 3.47 بانحراف معياري 1.08 وبمستوى متوسط.

ثالثًا- دور أصحاب المصالح في الحاكمية

جدول رقم (8)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بدور أصحاب المصالح في الحاكمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
23	يقوم البنك بإظهار حجم الالتزامات العرضية وفرص تحققها على أصحاب المصالح.	3.61	1.08	1	متوسط
21	يقوم البنك بتقديم الإفصاحات اللازمة لأصحاب المصالح وفقًا للمتطلبات القانونية، ومعايير الإفصاح.	3.54	0.97	2	متوسط
17	يقوم البنك بتعويض أصحاب المصالح عند انتهاك حقوقهم.	3.51	0.97	3	متوسط
22	يقوم البنك بالإفصاح عن خططه المستقبلية من خلال وسائل الإعلان والصحافة.	3.47	1.04	4	متوسط
20	يعتمد البنك على الشفافية والوضوح في التعامل مع أصحاب المصالح بصراحة ودون تضليل فيما يخص عملياتهم أو ظروفهم المالية.	3.42	0.96	5	متوسط
19	يتواصل البنك مع المساهمين من خلال مشاركتهم باستمرار في الاجتماعات السنوية.	3.36	1.12	6	متوسط
18	يقوم البنك بالتواصل بفعالية وبشكل دوري مع أصحاب المصالح.	3.23	0.99	7	متوسط
	المتوسط العام	3.45	1.02		متوسط

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.23- 3.61)، وأن أعلى متوسط كان للفقرة «يقوم البنك بإظهار حجم الالتزامات العرضية وفرص تحققها على أصحاب المصالح» والتي كان متوسطها الحسابي (3.61) بانحراف معياري (1.08)، وأن أدنى متوسط كان للفقرة «يقوم البنك بالتواصل بفعالية وبشكل دوري مع أصحاب المصالح» بمتوسط حسابي (3.23) بانحراف معياري (0.99)، وأن المتوسط العام بلغ 3.45 بانحراف معياري 1.02 وبمستوى متوسط.

رابعًا- الشفافية والإفصاح

يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.47-3.84)، وأن أعلى متوسط كان للفقرة «تمتاز عملية الإفصاح بالعدالة بين المساهمين وأصحاب المصالح.» والتي كان متوسطها الحسابي (3.84) بانحراف معياري (1.02)، وأن أدنى متوسط كان للفقرة «يقوم البنك بالإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم.» بمتوسط حسابي (3.47) بانحراف معياري (1.15)، وأن المتوسط العام بلغ 3.71 بانحراف معياري 0.69 وبمستوى متوسط.

جدول رقم (9)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بالشفافية والإفصاح

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
24	يقوم البنك بالإفصاح الدوري عن المعلومات المهمة لديه.	3.66	1.03	7	متوسط
25	يقوم البنك بالإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم.	3.47	1.15	9	متوسط
26	يقوم البنك بالإفصاح عن كل ما يتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين.	3.55	1.06	8	متوسط
27	تمتاز عملية الإفصاح بالعدالة بين المساهمين وأصحاب المصالح.	3.84	1.02	1	متوسط
28	تتم عملية الإفصاح في الوقت المناسب والوقت المحدد وفقًا للمتطلبات القانونية.	3.73	1.03	4	متوسط
29	يستخدم البنك موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير البيانات.	3.73	0.96	5	متوسط
30	يوفر البنك المعلومات الإفصاحيه للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة وغير مضللة في الأوقات المحددة.	3.67	1.06	6	متوسط
31	يقوم البنك بعملية الإفصاح طبقًا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.	3.84	1.01	2	متوسط
32	ينظم البنك حساباته ويعد بياناته المالية وفقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).	3.84	1.02	3	متوسط
	المتوسط العام	3.71	0.69		متوسط

خامسًا- مسئوليات مجلس الإدارة

جدول رقم (10)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة بمسئوليات مجلس الإدارة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
34	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالبنك بالخبرة والدراية الكافية بطبيعة عمل البنوك.	3.80	1.01	1	مرتفع
35	يتصف أعضاء مجلس إدارة البنوك بالاستقلال الظاهري والواقعي.	3.67	1.14	2	مرتفع
33	يتناسب عدد أعضاء مجلس الإدارة مع حجم البنك والخدمات التي يقدمها.	3.66	1.10	3	متوسط
40	يحدد البنك المعايير التي يختار من خلالها أعضاء مجلس الإدارة ومهامه الأساسية.	3.66	1.03	4	متوسط
39	يفصح البنك عن أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم القانونية وامتيازاتهم المادية.	3.61	1.08	5	متوسط
36	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالبنك باختيار مدير تنفيذي وهيئة للإدارة العليا.	3.60	1.18	6	متوسط
37	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالبنك للتخطيط لأعمال المدير التنفيذي والإدارة العليا.	3.54	0.97	7	متوسط
38	يقوم أعضاء مجلس إدارة بالبنك بدراسة ومراجعة الخطط السنوية التشغيلية والموازنات واعتمادها.	3.47	1.04	8	متوسط
41	يحدد البنك دور مجلس الإدارة في الإشراف على الإدارة التنفيذية له.	3.47	1.15	9	متوسط
	المتوسط العام	3.61	0.73		

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.47-3.80) وأن أعلى متوسط كان للفقرة «يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالبنك بالخبرة والدراية الكافية بطبيعة عمل البنوك» والتي كان متوسطها الحسابي (3.80) بانحراف معياري (1.01)، وأن أدنى متوسط كان للفقرة «يحدد البنك دور مجلس الإدارة في الإشراف على الإدارة التنفيذية له» بمتوسط حسابي (3.47) بانحراف معياري (1.15)، وأن المتوسط العام بلغ 3.61 بانحراف معياري 0.73 وبمستوى متوسط.

سادسًا- استقلالية المدقق الداخلي

جدول رقم (11)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الخاصة باستقلالية المدقق الداخلي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
46	يتعاون جميع العاملين في البنك مع المدقق الداخلي خلال أدائه لعمله.	4.11	0.99	1	مرتفع
53	لا يشارك مدير التدقيق الداخلي في اجتماعات مجلس الإدارة التي تبحث التقارير المالية للبنك.	3.99	1.11	2	مرتفع
49	لا يكون المدقق الداخلي موضوعيًا ومستقلاً خلال عملية التدقيق.	3.94	0.90	3	مرتفع
52	لا يشارك مدير التدقيق الداخلي في اجتماعات مجلس الإدارة التي تبحث مراجعة وتقييم مسئوليات التدقيق الداخلي.	3.92	0.98	4	مرتفع
47	لا تتدخل الإدارة التنفيذية في محاولة إقناع المدقق الداخلي لاستثناء بعض المفردات والمستندات من التدقيق والفحص.	3.90	0.91	5	مرتفع
56	تتعامل الإدارة العليا بإيجابية مع المشكلات والقيود التي تواجه المدقق الداخلي خلال أدائه لعمله.	3.90	0.89	6	مرتفع
50	لا يوجد هناك تدخل من قبل الإدارة التنفيذية والأقسام الأخرى في عمل المدقق الداخلي.	3.88	0.97	7	مرتفع
45	يعطى المدقق الداخلي كامل الحرية عند إعداد برنامج التدقيق من حيث خطوات العمل وحجم العمل وطريقة أدائه.	3.86	1.03	8	مرتفع
51	يتوافر في البنك قنوات اتصال تكفل قيام المدقق الداخلي بواجباته وتزيد من قدرته على إبداء رأيه بكل حرية.	3.86	1.05	9	مرتفع
43	يلتزم المدقق الداخلي بمعايير المراجعة وواجباته المهنية عند أداء عمله.	3.84	1.02	10	مرتفع
55	يعطي ارتباط دائرة التدقيق الداخلي مع مجلس إدارة البنك المدقق الداخلي القدرة على مراقبة ومراجعة جميع العمليات والأنشطة داخل البنك.	3.81	1.04	11	مرتفع
54	لا ترتبط دائرة التدقيق الداخلي مباشرة مع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.	3.77	1.03	12	مرتفع
44	يستطيع المدقق الداخلي الاطلاع على جميع سجلات ودفاتر مكاتب وفروع البنك.	3.73	1.03	13	مرتفع
48	تتدخل جهات خارجية عند إعداد التقرير النهائي للمدقق الداخلي.	3.71	0.96	14	مرتفع
42	يواجه المدقق الداخلي ضغوطًا خارجية عند إعداد تقريره.	3.55	1.06	15	متوسط
	المتوسط العام	3.85	0.47		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.5-4.11)، وأن أعلى متوسط كان للفقرة «يتعاون جميع العاملين في البنك مع المدقق الداخلي خلال أدائه لعمله.» والتي كان متوسطها الحسابي (4.11) بانحراف معياري (0.99)، وأن أدنى متوسط كان للفقرة «يواجه المدقق الداخلي ضغوطًا خارجية عند إعداد تقريره» بمتوسط حسابي (3.55) بانحراف معياري (1.6)، وأن المتوسط العام بلغ له 3.85 بانحراف معياري 0.47 وبمستوى متوسط.

ثالثًا- اختبار فرضيات الدراسة

يتعلق هذا الجزء من الدراسة باختبار فرضية الدراسة الرئيسة وفرضياتها الفرعية، وقد تم اعتماد مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كقاعدة لرفض أو قبول الفرضيات، بمعنى إذا كانت قيمة α تساوي (5%) أو أقل منها، فإننا نرفض الفرضية العدمية، وإذا كانت أعلى من (5%) فإننا نقبل الفرضية العدمية.

الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

للإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (12)

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين

الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعياري	الخطأ المعياري	ف	الدلالة
0.415	0.173	0.119	0.43	3.21	0.01

من الجدول رقم (12) يتضح أن معامل الارتباط بين مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغ (0.415)، وأن قيمة الإحصائي ف له بلغت 3.21 وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، لذا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية، كما تبين أن معامل التحديد بلغ (17.3%) بمعنى أن 17.3% والتباين الذي يحدث في استقلالية المدققين الداخليين تعود إلى مبادئ الحاكمية المؤسسية، وللتعرف على تأثير كل متغير من متغيرات الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات، تم استخراج معامل بيتا لكل منها وقيمة الإحصائي ت والدلالة الإحصائية المقابلة لها والتي سوف تستخدم للإجابة عن فرضيات الدراسة الفرعية.

جدول رقم (13)

معاملات بيتا وقيم الإحصائي ت لمتغيرات مبادئ الحاكمية المؤسسية

المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	ت	الدلالة
	B	Std. Error	Beta		
الثابت	2.73	0.30		9.14	0.00
حماية حقوق المساهمين	0.19	0.11	0.26	1.98	0.05
دور أصحاب المصالح في الحاكمية	-0.02	0.10	-0.02	-0.15	0.88
المعاملة المتكافئة للجميع	0.15	0.16	0.22	0.97	0.33
الشفافية والإفصاح	0.24	0.13	0.35	2.02	0.04
مسئوليات مجلس الإدارة	-0.25	0.15	-0.39	-1.63	0.11

الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر حماية حقوق المساهمين على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

من نتائج تحليل الانحدار المتعدد المشار إليها في الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة بيتا بين متغير حماية حقوق المساهمين على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغت (0.26)، وأن قيمة ت المقابلة لها بلغت (1.98) وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، وهذه النتيجة تشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر حماية حقوق المساهمين على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، وهذه النتيجة تشير إلى أنه كلما زادت آليات الحوكمة في حماية حقوق المساهمين، انعكس ذلك إيجابيًا على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين.

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر المعاملة المتكافئة للجميع على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

من نتائج تحليل الانحدار المتعدد المشار إليها في الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة بيتا بين المعاملة المتكافئة للجميع على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغت (-0.02)، وأن قيمة ت المقابلة لها بلغت (-0.15)، وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، وهذه النتيجة تشير إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في المعاملة المتكافئة للجميع على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين.

الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر أصحاب المصالح في الحاكمية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

من نتائج تحليل الانحدار المتعدد المشار إليها في الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة بيتا بين متغير دور أصحاب المصالح في الحاكمية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغت (0.15)، وأن قيمة ت المقابلة لها بلغت (0.97)، وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، وهذه النتيجة تشير إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في دور أصحاب المصالح في الحاكمية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين.

الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر الشفافية والإفصاح على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

من نتائج تحليل الانحدار المتعدد المشار إليها في الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة بيتا بين متغير أثر الشفافية والإفصاح وأثر مسئوليات مجلس الإدارة على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغت (0.35)، وأن قيمة ت المقابلة لها بلغت (2.02) وهي دالة عند مستوى 0.05 فأقل، وهذه النتيجة تشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر الشفافية والإفصاح على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، وهذه النتيجة تشير إلى أنه كلما زاد أثر الشفافية والإفصاح، انعكس ذلك إيجابيًا على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين.

الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أثر مسئوليات مجلس الإدارة على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

من نتائج تحليل الانحدار المتعدد المشار إليها في الجدول (13) نلاحظ أن قيمة بيتا بين متغير أثر مسئوليات مجلس الإدارة على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغت (-0.25)، وأن قيمة ت المقابلة لها بلغت (3-1.63)، وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، وهذه النتيجة تشير إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر مسئوليات مجلس الإدارة على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بناءً على ما تم بيانه في الفقرات السابقة من تحليل لبيانات الدراسة ومناقشة نتائجها، فإنه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1- يساهم كل من أثر حماية حقوق المساهمين وأثر مسئوليات مجلس الإدارة على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية. الأمر الذي قد يعزى إلى أنه كلما زاد أثر حماية حقوق المساهمين وأثر مسئوليات مجلس الإدارة، انعكس ذلك إيجابيًا على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة (الشرفاء، 2008) ودراسة (السمهوري، 2007) ودراسة (Wu, Xingze, 2012) ودراسة (Muranaka, 2005).

2- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في أثر دور أصحاب المصالح في الحاكمية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، حيث بلغت قيمة بيتا بين متغير دور أصحاب المصالح في الحاكمية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغت (-0.02)، وأن قيمة ت المقابلة لها بلغت (-0.15)، وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل.

3- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في أثر المعاملة المتكافئة للجميع على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين. حيث بلغت قيمة بيتا بين متغير المعاملة المتكافئة للجميع على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغت (0.15)، وأن قيمة ت المقابلة لها بلغت (0.97)، وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل.

4- أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أثر الشفافية والإفصاح على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين. حيث بلغت قيمة بيتا بين متغير أثر الشفافية والإفصاح على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين بلغت (-0.25)، وأن قيمة ت المقابلة لها بلغت (-1.63)، وهي ليست دالة عند مستوى 0.05 فأقل، وهذه النتيجة جاءت غير متوافقة مع دراسة (الشرفاء، 2008).

التوصيات

1- تحقيق الفصل بين الملكية والإدارة، وبما يضمن اختيار الإدارة ذات الكفاءة والاستقلالية لمدقق الحسابات الداخلي.

2- ضرورة تشجيع المساهمين على المشاركة في اختيار مجلس الإدارة في البنوك التجارية الأردنية.

3- ضرورة احترام الحقوق القانونية لجميع أصحاب المصالح في البنوك التجارية الأردنية.

4- ضرورة قيام البنوك التجارية الأردنية بالتواصل بفعالية وبشكل دوري مع أصحاب المصالح.

5- توصي الدراسة بالتأكيد على أهمية الالتزام بالإفصاح والشفافية، وذلك لتأثيرها الواضح في جودة التدقيق الداخلي واستقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك التجارية الأردنية.

6- إجراء المزيد من الدراسات وتناول موضوع أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين على باقي قطاعات سوق عمان المالي.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو زر، عفاف، (2006). استراتيجية مقترحه لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة***، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2001). ***إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة***. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني. (2000). ***قانون البنوك رقم 28 لعام 2000 وتعديلاته***، المادة رقم 68 (على البنك أن يزود البنك المركزي بنسخه من تقريره السنوي)، المادة رقم 99 (تعميم يتعلق بالنماذج الواجبة الإتباع من البنوك فيما يتعلق بالبيانات المالية)، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني: (www.cbj.gov.jo).
- البنك المركزي الأردني. الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني، منشورات في الموقع الإلكتروني (www.cbj.gov.jo).
- التميمي، هادي، (1998). ***المدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية***، مركز كحلون للكتب، عمان، الأردن.
- الجعيدي، عمر، (2007). مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات دراسة تطبيقية لنموذج Credit Lyonnais Securities Asia على الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة***، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- جمعية البنوك الأردنية (2013). ***التقرير السنوي***، عمان، الأردن، منشورات في الموقع الإلكتروني (http://www.abj.org.jo).
- الحيزان، أسامة بن فهد، (2008). «تطوير أداء وظيفة التدقيق الداخليّ لتفعيل متطلبات الحوكمة»، ***مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين***، كليّة التجارة، جامعة القاهرة، الجزء الأوّل.
- الخطيب، خالد؛ وظاهر القشي، (2006). الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، ***مجلة أربد للبحوث العلمية***، المجلد (10)، العدد (1).
- الرواشدة، وعد، (2014). «الحاكمية المؤسسية وأثرها في استقلالية مدقق الحسابات وأتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان»، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
- السمهوري، أشرف، (2007). «أثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية»، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- سيفو، وليد؛ وأحمد مشعل، (2003). ***الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق***، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص381.
- الشرفاء، أمجد، (2008). «أثر الحاكمية المؤسسية في تعزيز فاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية». ***أطروحة دكتوراه غير منشورة***، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- عبد الله، خالد أمين، (1998). ***التدقيق والرقابة في البنوك***، عمان، دار وائل للنشر، الأردن.
- الغنودي، عيسى، (2011). «دور قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في دعم استقلالية مراجعي الحسابات في ليبيا: دراسة استكشافية». ***مجلة دمشق العلوم الاقتصادية***، مجلد22، عدد 2.
- مجدوب، محمود سامي، (2005). ***دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية***، بحث مقدم في مؤتمر الإسكندرية، أيام8-10 سبتمبر 2005.
- مطر، محمد؛ وعبد الناصر نور، (2007). «مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي»، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، المجلد (3)، العدد (1)، ص: 46 – 71.

- ميخائيل، أشرف حنا. (2005). «تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات»، بحوث وأوراق عمل ***المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات***، القاهرة، مصر.
- الهنيني، إيمان. (2004). «تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني»، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة***، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Archambeault, Deborah S. (2002). ***The Relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting: Evidence from SEC Enforcement Cases***, USA: Prentice-Hall International, Inc.
- Arens, A., and J. Loebbecke. (2003). ***Auditing: An Integrated Approach***, 8th ed; USA: Prentice-Hall International, Inc.
- Cohen, Jeffrey et al. (2004). "The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality", ***Journal of Accounting Literature***, Vol. 43, Issue 1. PP: 33-34.
- Coram, Paul; Colin Ferguson and Robyn Moroney. (2006). ***The Value of Internal Audit in Fraud Detection,*** Working Paper, University of Melbourne and Monash University, Australia.
- Corporate Governance Encyclopedia, ***www.encycogov.com***, Retrieved on July 16, 2015.
- Gujarati, D.N. (2003). ***Basic Econometrics***. 4th ed. New York: McGraw-Hill, p.147.
- Guy, Dan M.; Wayne C. Alderman and Alan J. Winters. (1999). ***Auditing***. 5th Ed. USA: Harcourt Brace & Company.
- IIA. (1999). "Exposes New Internal Audit Definition", ***Internal Auditor***, Vol. 56, Issue 1, Feb., PP: 13-14.
- James, K. (2003). "The Effects of Internal Audit Structure and Perceived Financial Statement Fraud Intervention", ***Accounting Horizons***, 17(4): 315-327.
- Leung, P.; B. J. Cooper and P. Robertson. (2004). ***The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Managemen***t, RMIT Publishing, Melbourne.
- Muranaka, Akira. (2005). "Financial Statement Fraud and Organizational Factors", ***Journal of Student Research in Accounting***, Issue 2 PP. 14-21.
- OECD. (2004). "***OECD Principles of Corporate Governance***" . Available:**http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31 557724.pdf**
- Williamson, Q., E, (1999). ***The Mechanism of Governance***, Oxford University Press.
- Wu, Xingze. (2012). "Corporate Governance and Audit Fees: Evidence from Companies Listed on the Shanghai Stock Exchange", ***China Journal of Accounting Research***. Vol.5, No. 2. Pp 321-342.

The Impact of Corporate Governance Principles on the Independence of Internal Auditors in the Jordanian Commercial Banks

Dr. Sulaiman Raji Weshah — Assistant Professor
Dr. Laith Akram AL-Qudah — Assistant Professor
Dr. Ahmad Ali Bawaneh — Assistant Professor

Department of Accounting
Amman University College
Al- Balqa Applied University
Hashemit Kingdom of Jordan

ABSTRACT

This study aims at discussing the impact of corporate governance principles on the independence of internal auditors in the Jordanian commercial banks. The study relied on the analytical descriptive approach, where a questionnaire was designed to collect data associated to principles of Corporate Governance (the protection of shareholders' rights, equal treatment of all shareholders, role of stakeholders in the governance, transparency and disclosure, the responsibilities of the Board of Directors).

The frame of the study consists of all 13 Jordanian commercial banks, which trade shares at Amman Stock Exchange, where a simple random sample of 89 out of 220 internal auditors working in Jordanian commercial banks was selected.

After the analysis of data through number of appropriate statistical methods. The results showed a statistically significant effect of the impact of the principles of corporate governance on the independence of internal auditors. The study recommend the need to achieve the separation of ownership and management of commercial banks in Jordan, to ensure the selection of efficient management and independent of internal auditor.

Keywords: corporate governance, internal auditor, Jordanian commercial banks, independence of internal auditors.